



الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها

ياسمين هلال الحياي

مدرس مساعد/ معهد الإدارة / الرصافة - بغداد

مستخلص البحث

تعد الأزمة الأخيرة التي عصفت بالنظام الرأسمالي من الأزمات التي هزت أركان العديد من الطروحات التي سوقتها الليبرالية الجديدة وأثبتت ضرورة إعادة النظر في جملة المسلمات النظرية لإلية عمل النظام الرأسمالي في ظل العولمة بما في ذلك إعادة الاعتبار للدور الاقتصادي للدولة وضبط آليات عمل السوق الرأسمالية، وإن المعالجات المسوقة لعلاجها غير كافية لوحدها على إنقاذ هذا النظام أو على الأقل عدم تكرارها، إذ أن ذلك يتطلب جملة إجراءات وحلول عاجلة على صعيد الاقتصاد الرأسمالي بجملة، على أن يشتمل على إصلاحات مالية وبنويّة لاتمس السوق المالية حسب إنما مجمل البنى الاقتصادية الرأسمالية وبجهود دولية تلتزم بها جميع الدول الرأسمالية، وعلى وفق ذلك من غير المتصور حل الأزمة بإجراءات مالية منفردة من هذه الدولة أو تلك.

المقدمة

تعد التقلبات الاقتصادية إحدى الصفات الأساسية التي يتصف بها النشاط الاقتصادي في ظل الاقتصاد الرأسمالي إذ رافقت التقلبات الاقتصادية والأزمات الاقتصادية النظام الرأسمالي منذ نشوئه، وتعد الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي العالمي عام ١٩٢٩ من أقوى تلك الأزمات، وكان من نتائجها أفول الطروحات الاقتصادية التي روجت لها المدرسة الكلاسيكية بصدد ضرورة عدم تدخل الدولة ووجود يد خفية تعيد التوازن الاقتصادي تلقائياً، ومن ثم تداعي المرتكزات الاقتصادية التي



استندت إليها، كالحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة والاستخدام الشامل. لتفسيح المجال رجباً أمام طروحات الاقتصادي جون ماينرد كينز كبديل موضوعي عنها، ومحاولة لمعالجة الأزمات الاقتصادية عن طريق التدخل الواسع للدولة، وعلى وفق الطروحات الجديدة شهد هذا النظام حالة من الاستقرار والنمو في النشاط الاقتصادي، بعد تطبيق الوصفة الكينزية، إلا إن ذلك لم يؤد إلى انتهاء الأزمات بشكل كامل في هذا الاقتصاد، إنما عاودت الأزمة الظهور ولكن بشكل آخر لم يكن متوقع بتزامن البطالة مع التضخم وهي أزمة التضخم الركودي في سبعينات القرن الماضي والتي وقفت الطروحات ألكنزيه عاجزة عن إيجاد العلاج الناجح لها. لقد أدت أزمة التضخم الركودي إلى ظهور العديد من الأفكار والطروحات والمدارس الفكرية الرأسمالية كمحاولة لمعالجة تلك الأزمة والتي سيرد سوق طروحاتها في البحث، إلا إن تلك المدارس اختلفت في تفسيرها لأسباب حدوث الأزمة، ومن ثم سوق الحلول لمعالجتها، وهي لا تعدو أن تكون سوى حلول مؤقتة لها، لتفسيح المجال خصباً أمام هيمنة طروحات ومعالجات الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد والتي سادت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وللتخلص من ألامره الجديدة ومعاودتها، وتحقيق النمو الاقتصادي فيهما، وفي بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة، كان من الضروري إيجاد طريقة جديدة لاستغلال العالم اجمع، عن طريق العولمة الاقتصادية وفتح جميع أسواق العالم بالشكل الذي يضمن استفادتها وحل أزمتها أو على الأقل نقل عبئها وتحميله إلى اقتصادات الشعوب الأخرى. وعلى وفق ذلك تم نقل الصناعات من البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى البلدان النامية للاستفادة من انخفاض التكاليف لاسيما الأيدي العاملة والضرائب المنخفضة، فضلاً عن التخلص من قوانين حماية البيئة، كما وساد العالم الاستثمار الأجنبي وانفتاح الأسواق العالمية بعضها على



البعض الآخر، والانتقال السريع لحركة رأس المال بين الدول وإزالة كل القيود التي تقف حائلاً دون حركتها، إن هيمنة الاستثمار الأجنبي لا سيما غير المباشر منه، وتوحيد الأسواق المالية العالمية والمضاربة فيها أدت إلى الفصل ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي من الاقتصاد على المستوى العالمي، وكل ذلك صب في مصلحة تلك القلة من البلدان الرأسمالية، إلا إن ذلك لم يمنع من ظهور أزمات جديدة في هذا الاقتصاد، لاسيما انهيار الأسواق المالية في العديد من البلدان، وحدثت الأزمات الاقتصادية ووقف النمو فيها، كأزمة المكسيك في العقد الأخير من القرن الماضي وأزمة البرازيل والأزمات التي حلت ببلدان جنوب شرق آسيا ثم أزمة السوق المالية في الولايات المتحدة، لتحل علينا الأزمة الأخيرة التي عصفت بالبلدان الرأسمالية وامتدت لتشمل تداعياتها بلدان العالم اجمع، والتي لازلنا نعيشها اليوم وستمتد آثارها إلى السنوات القليلة القادمة.

أهمية البحث: تعد الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم واحدة من الأزمات الاقتصادية الكبرى التي سيعانى منها الاقتصاد الرأسمالي بل والعالم أجمع، ولأمد قد يطول أو يقصر، مما يتوجب معه تسليط الضوء على أسبابها وتداعياتها والتي ستفرض واقعها المؤلم على جميع شعوب العالم ولسنوات قادمة.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على أسباب الأزمة الأخيرة وتداعياتها على الاقتصاد في الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي.

فرضية البحث: يفترض البحث أن الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي هي ظاهرة بنيوية تتعلق بطبيعة هذا الاقتصاد ولا تتعلق بالسوق المالية حصراً، ومن ثم سترافق هذا النظام وبغض النظر عن المعالجات الآتية لها،



ما دامت طبيعة النظام نفسه هي الآلية التي تتشكل على وفقها الأزمات الاقتصادية.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التاريخي الاستنتاجي في محاولته الوصول إلى فرضية البحث، وتسليط الضوء على الأزمة الحالية، عن طريق تجريد عناصرها للانتقال من الخاص إلى العام.

هيكل البحث: سيقسم البحث إلى ثلاث مباحث، يشمل الأول التعرض لازمة التضخم الركودي، وبعض الأفكار والنظريات المفسرة لطبيعتها، لينتقل البحث في مبحثه الثاني لدراسة الخلفية التاريخية للازمة الحالية، أما المبحث الثالث فقد تضمن أسباب الأزمة الحالية وتداعياتها، ثم خاتمة نحاول عن طريقها استخلاص أهم الاستنتاجات والتوصيات في هذا الشأن.

المبحث الأول : أزمة التضخم الركودي والمدارس المفسرة لها

اتسمت المدة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية والى منتصف العقد السابع من القرن الماضي، بنمو اقتصادي على وفق أفكار وأطروحات الاقتصادي كينز في ظل تدخل واسع للدولة في الشؤون الاقتصادية، اعتمادا على السياسة المالية لحقن الاقتصاد بجرعات منشطة متى ما كان ذلك ضروريا، اعتمدت هذه السياسة على زيادة الإنفاق العام وتخفيض سعر الفائدة والضرائب، فضلا عن إيجاد فرص عمل لتخفيض حدة البطالة حتى وان كانت تلك الفرص وهمية، كمحاولة لزيادة الطلب الفعال في السوق، وكان لعسكرة الاقتصاد الدور الفاعل في هذا المجال.

لقد نجحت الوصفة الكينزية في إيجاد معالجات للازمات التي حلت في النظام الرأسمالي قبل حدوث التضخم الركودي، وبالاستناد إلى منحنى فيلبس بوجود علاقة عكسية بين التضخم والكساد، وعد ذلك احد الأدوات التحليلية التي يمكن الاعتماد عليها في المعالجات الاقتصادية، بمعنى أن



أي سياسة اقتصادية تساق لمعالجة التضخم ستكون على حساب ارتفاع حجم البطالة، والعكس صحيح وعلى السياسة الاقتصادية أن تختار الأدوات المالية اللازمة للوصول إلى الهدف المنشود مع التضحية بالهدف الآخر. وعلى وفق ما تقدم تم معالجة مشكلة البطالة مقابل القبول بمعدل معقول من التضخم، وعد ذلك ظاهرة طبيعية في ظل معدلات نمو اقتصادي مرتفع^(١). ويعود سبب هذا النمو الاقتصادي إلى عسكرة الاقتصاد الرأسمالي وما يتطلب من زيادة في الإنفاق العسكري من جهة والتقدم التكنولوجي، وما رافقه من نمو في الإنتاجية من جهة ثانية، فضلا عن الأسعار المنخفضة لموارد الطاقة والنمو السريع في حركة التجارة العالمية^(٢).

لم يدم النمو طويلا، ففي منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي شهد النظام الرأسمالي ظاهرة جديدة تضمنت تزامن حدوث التضخم والبطالة معا والتي سميت بالتضخم الركودي، وباتت الوصفات الكينزية عاجزة عن معالجتها مما أفضى إلى أفول الطروحات الكينزية وظهور مدارس فكرية رأسمالية جديدة حاولت إيجاد علاجات لها، إلا أنها لم تستطع ذلك إلا في ظل نقل عبئها وعلى حساب البلدان الأخرى عن طريق فرض العولمة على الاقتصاد العالمي، وعلى أية حال فقد عزت تلك النظريات والطروحات الجديدة أسباب الأزمة إلى فشل السياسات الاقتصادية المعتمدة على الطروحات الكينزية واستخدام السياسة المالية وحدها كعلاج لذلك، فدعاة المدرسة النقودية (وفي مقدمتهم الاقتصادي فريدمان) في تناولهم محددات الطلب الإجمالي، بينوا أن عرض النقود هو المحدد الرئيس لنشاط الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يحدد تقلبات المستوى العام للأسعار فضلا عن المخرجات الإجمالية والاستخدام في المدى القصير، أما في المدى الطويل فان تأثير النقود ينصب في المستوى العام للأسعار، بافتراض أن الاقتصاد يعمل بمستوى قريب من الاستخدام الشامل^(٣).



ويرى دعاة المدرسة النقودية إن زيادة حجم الإنفاق العام من دون أن يترافق معه زيادة موارد الدولة قاد إلى زيادة العجز الحكومي، مما أفضى إلى الزيادة في الضرائب والإصدار النقدي، وحدوث الاختلال بالتوازن النقدي، فضلاً عن زيادة سندات الخزينة الحكومية وهذا أدى إلى إعادة توزيع الموارد لصالح الدولة دون أن يؤدي ذلك إلى معالجة مشكلة البطالة، وهذا هو السبب في ظهور التضخم الركودي من وجهة نظرهم، أما مدرسة اقتصاديات جانب العرض فقد ركزت في تحليلها على علاجين أساسيين، هما إجراء تخفيضات كبيرة على الضرائب، والثاني تأكيد زيادة الحوافز للقطاع الخاص وتحفيز الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، ومن ثم النمو الاقتصادي إذ (يرى هؤلاء إن سبب التضخم يعود إلى عاملين، الأول هو نمو عرض النقد بمقدار يفوق الارتفاع في الإنتاجية، والثاني الارتفاع في الضرائب مما أدى إلى تقليص الإرباح ونتيجة لذلك خروج المنتجين الحديين من السوق^(٤)، وعلى الرغم من اعتماد الرئيس الأمريكي ريغان على تلك الطروحات إلا إن الواقع لم يؤيد صحتها (إذ هبط معدل النمو الاقتصادي إلى ٢,٣% للمدة ١٩٨٠-١٩٩٣ فضلاً عن هبوط المدخرات للمدة نفسها)^(٥)، أما دعاة مدرسة التوقعات الرشيدة فيرون إن المشكلة تتعلق بوجود الكوابح التي تحول دون عمل قوانين السوق، لا سيما تدخل بعض المؤسسات، كالدولة ونقابات العمال في سياسة الأجور والتي أفضت إلى الحد من التوزيع الأمثل للموارد... أما البطالة من وجهة نظرهم فهي ناتجة عن ملاحقة الأفراد للوظائف الأفضل بحثاً عن الأجور الأعلى ومن ثم فهي بطالة طوعية، إن الخلاف بين هذه المدرسة والفكر الكينزي يتمثل في الإجابة على الأسئلة الآتية : ما هو الحد الأمثل للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؟ وما هي السياسة المثلى هل هي المالية، أم النقدية؟



ولمن يجب أن تعطى الأفضلية في حل المشاكل المثارة هل للتضخم أم للبطالة؟

من يجب أن يتحمل عبء تلك الحلول؟^(٦). انتقدت المدرسة المؤسسية المدارس السابقة بإغفالها دور المؤسسات في الاقتصاد، وقد منحت هذه المدرسة دور محوري للدولة في معالجة مشاكل النظام فضلا عن دور المؤسسات وسلوكها وعلاقاتها بعضها مع البعض الآخر، وتأثير كل ذلك في الاقتصاد الوطني، مبيين ضرورة تبني الدولة أدوات أكثر فاعلية للتأثير في النمو الاقتصادي والتوازن العام في الاقتصاد، ويرى الاقتصادي غالبريت إن سعي الحكومة لتحقيق التشغيل الكامل ورفع معدلات النمو الاقتصادي كان على حساب إذكاء التضخم، وقد ساعد في ذلك نوعان من المؤسسات هما الاحتكارات ونقابات العمال، مما أدى إلى ما يسمى بلولب الأسعار والأجور (الحركة التراكمية المتصاعدة للأسعار والأجور). ولمواجهة المشكلات الاقتصادية الرأسمالية رفض سياسة تخفيض الطلب الكلي وأيد التدخل الفاعل للدولة في الحياة الاقتصادية، ما دامت القوى الاحتكارية قد عطلت قوى السوق والياتة أو حجمت من دورها، إن العلاج الذي يقترحه غالبريت هو ليس انسحاب الدولة إنما دعم هذا الدور عن طريق نظم وضوابط ملائمة لمراقبة الأسعار والأجور، وبالتعاون مع مؤسسات النظام الاقتصادي المختلفة^(٧)، امتدادا لهذه المدرسة ظهرت المدرسة المؤسسية الجديدة والتي لا تختلف في آرائها عن المدرسة السابقة في إعطاء دور واضح للدولة، ركزت هذه المدرسة على دور المؤسسات في تعظيم الأداء الاقتصادي وإحداث النمو والاستقرار الاقتصادي، وفي جوابها على السؤال الذي حير الكثير من علماء الاقتصاد، حول الأسباب التي جعلت الفرص الاقتصادية لبعض البلدان في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أفضل من بلدان أخرى قد تعيش الظروف السائدة نفسها؟



وأجابت على ذلك، بأن الأمر يتعلق بنوعين من الأسباب، جغرافية ومؤسسية، وقد ركزت على الأسباب المؤسسية في دراساتها^(٨). وعلى أية حال فإن الأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم اليوم وسيشهد تداعياتها للسنوات القليلة القادمة والتي دعاها البعض بأزمة الرهن العقاري، ليست وليده الصدف وليست وليدة اليوم، إنما هي حتمية يفرضها طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، في ظل ما يسمى بالعولمة والتي سبقها قبل سنوات قليلة، أزمة النمر الآسيوية وأزمة المكسيك وغيرها من الأزمات التي تتعاقب على هذا النظام، والتي عجزت كل الطروحات السابقة عن إيجاد حلول ناجحة ودائمة لها.

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لحدوث الأزمة

تعود بداية الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي اليوم، إلى سبعينات القرن الماضي، إذ ظهرت حالة التضخم الاقتصادي والبطالة مع تراجع النشاط الاقتصادي، لاسيما الإنتاج الصناعي منه والذي وصل (هذا التراجع) إلى أكثر من ١٥% لأهم البلدان الصناعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة، وكان للعوامل الآتية الدور الأساس في حدوث الأزمة في تلك المدة:-

- ١- الصدمة النفطية للأعوام ٧٣-١٩٧٤ والتي نتجت عن تصحيح أسعار النفط بالشكل الذي يتلاءم وإلى حد ما مع ارتفاع المستوى العام للأسعار على صعيد العالم.
- ٢- عدم الموائمة بين الأجور والإنتاجية (انخفاض إنتاجية العمل مع زيادة الأجور) في معظم البلدان الرأسمالية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- زيادة حالة تركيز وتمركز المشاريع وإنشاء الاحتكارات العملاقة، وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسية، مما أدى إلى زيادة الاحتكار في



الأسواق الرأسمالية العالمية لاسيما في السوق الأمريكية، فضلا عن تدخل التنظيمات النقابية والدولة لتحديد الحد الأدنى للأجور والدفع بالموائمة بين الأجور والأسعار بعد ارتفاع نسبة التضخم في العالم.

٤- ارتفاع أسعار المواد الأولية عامي ٧٦-١٩٧٧. فضلا عن تصحيح أسعار النفط للمرة الثانية عامي ٧٩-١٩٨٠ إذ ارتفعت بحدود ٢٢٠%.

٥- ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية في الولايات المتحدة بأكثر من ٢٠%.

رافق ذلك كله ارتفاع العجز في الموازنة العامة الأمريكية بأكثر من ٢٢٠ مليار دولار للمدة ٨٢-١٩٨٧ وبلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي عام ١٩٨٦ أكثر من ١٥٠ مليار دولار أمريكي^(٩)، وانعكس ذلك على سعر صرف الدولار الأمريكي الذي شهد انخفاضات متعاقبة في تلك المرحلة.

لقد انعكس كل ذلك على الاقتصاد الرأسمالي العالمي بحدوث أزمات مالية متكررة في العديد من البلدان الرأسمالية والناشئة، وإلى انهيار العديد من الأسواق المالية (في المكسيك والبرازيل ودول جنوب شرق آسيا أو ما يعرف بالنموذج الآسيوي) نتيجة الهزلة نحو العولمة، وتخلى دولهم عن الرقابة والإشراف فضلا عن إجراء عمليات تحرير مالي واسعة، وإزالة كل القيود والضوابط المفروضة على دخول وخروج حركة رؤوس الأموال الأجنبية، والسماح بعملية الإقراض والاقتراض بالعملة المحلية مع زيادة أسعار الفائدة في تلك البلدان عن ما هو سائد في بقية أنحاء العالم، وتثبيت أسعار صرف عملاتها إزاء الدولار^(١٠)، إن تلك الإجراءات جعلت هذه الدول واحات جذب لحركة رأس المال العالمي المتخصص بالمضاربة. وإن عدم وجود أي ضوابط حكومية جعلت المصارف التجارية والشركات الكبيرة تلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل من أسواق النقد الدولية وتحويلها إلى عملة محلية وإعادة استخدامها في المضاربة، لاسيما في الأراضي والعقارات لغرض الربح، قاد ذلك إلى تعرض هذه الشركات والمصارف إلى متاعب جمة بعد تدهور أسعار العملة في بعض بلدان جنوب شرق آسيا في عام



١٩٩٧، وبات عليها أن تشتري الدولار بأسعار مرتفعة لدفع ديونها الخارجية، مما عرضها إلى عدم القدرة على الدفع والإفلاس لاسيما بعد إفراطها بزيادة الائتمان المصرفي دون مراعاة حدود الأمان في هذه العملية^(١١)، وعلى أية حال فإن عجز الموازنة الأمريكي وتدهور سعر صرف الدولار في الولايات المتحدة انعكس تأثيره سلباً داخل السوق المالية الأمريكية (والتي تعد المغذي الرئيس لأسواق العالم المختلفة، إذ إن الاقتصاد الأمريكي يغذي العالم يومياً عن طريق السوق المالية بأكثر من خمسة تريليون دولار أمريكي أسهم وسندات، وهذا الرقم يمثل ثلث الناتج القومي الأمريكي) إذ انخفض مؤشر داو جونز بنسبة ٢٢,٦% في عام ١٩٨٧^(١٢)، إن الأزمات الاقتصادية والمالية المتكررة في الولايات المتحدة والعالم الرأسمالي، والذي لم يكن آخرها التضخم الركودي، وارتفاع حدة البطالة (إذ فقد أكثر من نصف مليون عامل أمريكي وظائفهم بعد أيلول عام ٢٠٠١) هو إذن ليس وليد اليوم، وقد أسهمت طروحات دعاة الليبرالية الجديدة بتبني سياستهم الاقتصادية لعدم تدخل الدولة الاقتصادي، في إذكاء حدة الأزمات الاقتصادية وسارعت العولمة الاقتصادية في نشرها على الصعيد العالمي، لقد تبنت السياسة الاقتصادية لليبراليين الجدد:-

- ١- تشجيع الاقتصاد الريعي والنقدي على حساب الاقتصاد الحقيقي.
- ٢- خصخصة وتحرير قطاع النقل لاسيما السكك الحديدية والنقل الجوي بحجج واهية تتعلق بتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع، متناسية أن الخطوط الجوية السنغافورية والتي تعد من أكثر خطوط العالم ربحاً، عائدة للدولة وليس للقطاع الخاص.
- ٣- تخفيض الضرائب المفروضة على الصناديق المالية والمصارف الاستثمارية وكبار المستثمرين بحجة إمكانية زيادة حصيلتها مستقبلاً، والتي أثبت الواقع عدم صحتها.
- ٤- التوقف الكامل عن مراقبة ومتابعة السوق المالية ولاسيما للسوق المالية الأمريكية في عهد الرئيس بوش، في ظل وجود أموال عائمة تبحث عن



فرص الربح السريع عن طريق المضاربة في الأسواق المالية المختلفة، من دون وجود أية ضوابط لكبحها أو تنظيم ومراقبة تحركها..

٥- التغاضي عن زيادة حدة تركز وتركز المؤسسات، وتكون مؤسسات عملاقة وشركات متعددة الجنسية، تتمتع بأصول تقدر بمليارات الدولارات وهيمنتها على السوق الأمريكية بل والعالمية وإبعاد الشركات الصغيرة والمتوسطة عن السوق نتيجة المنافسة غير المتكافئة بين الطرفين.

لقد أدت هذه السياسات إلى تخفيض معايير الائتمان لاسيما ما يتعلق بالرهونات العقارية، واستشراء المضاربة في العقارات، ما بين المؤسسات المالية والمصارف الرئيسة داخل أمريكا مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وبالشكل الذي يفوق أقيامها الاسمية داخل الأسواق المالية، وقد رافق ذلك زيادة الديون المشكوك في تحصيلها على وفق سياسة المصارف بتفضيل الحصول على الإرباح وعلى حساب ارتفاع درجة المخاطرة، واستشراء الفساد الإداري والمالي في معظم المؤسسات المالية في أمريكا (وصلت المكافآت المالية لمديري أربع مؤسسات مالية كبرى في أمريكا إلى أكثر من ٤ مليار دولار خلال سنتان)^(١٣)، إن ما حدث اليوم في أمريكا يذكرنا بما حدث في بلدان جنوب شرق آسيا خلال منتصف العقد التاسع من القرن المنصرم، حيث هشاشة أوضاع القطاع المالي، وارتفاع مديونية المصارف بعد اعتمادها على التوسع في الإقراض لا سيما بالنسبة الى قروض المجاملة والقروض العقارية للاستفادة من المضاربات، مما أدى الى ارتفاع نسبة الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها^(١٤).

المبحث الثالث أسباب الأزمة الحالية وتداعياتها

المطلب الأول: أسباب الأزمة



من غير المجدي عد الأزمة الحالية التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي لاسيما الأمريكي منه بأنها مجرد أزمة مالية، إنما يعدها البعض أزمة تعتمل في القطاع الحقيقي من الاقتصاد وتتمظهر في السوق المالية^(١٥)، وهذا يعني إن الأزمة هي أزمة بنيوية ويجب إرجاع مسبباتها إلى أسباب تتعلق بطبيعة هذا الاقتصاد بالرغم من أن تداعياتها بدأت في القطاع المالي من وجهة النظر تلك (وهناك وجهات نظر أخرى تؤكد على أن الأزمة هي مجرد أزمة مالية فحسب).

يمكن إرجاع بداية الأزمة إلى سبعينات القرن الماضي أذ بدأ عجز الميزانية الأمريكية يتفاقم منذ تلك المرحلة إلى إن وصل إلى ٧٨٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦، ويعود سبب ذلك إلى عدم قدرة الإنتاج الأمريكي على مواجهة الإنفاق الاستهلاكي المفرط، لاسيما الإنفاق ذو الطابع العسكري، إن هذا يؤكد أن الشعب الأمريكي يعيش حالة من الرفاهية إن صح التعبير تفوق قدرات القطاعات السلعية والخدمية لاقتصاده، وأن ذلك يتم على حساب الشعوب الأخرى في العالم، مادام الدولار الأمريكي يعد العملة الأساس في السوق الرأسمالية العالمية وكاحتياطي لعملات العديد من البلدان. كما ويعد تفاقم المديونية في الاقتصاد الأمريكي على المستوى الحكومي والشعبي واحدا من مسببات الأزمة، إذ بلغت المديونية في هذا الاقتصاد أكثر من ٣٦،٥ تريليون دولار توزعت على النحو الآتي، كانت المديونية للحكومة الأمريكية ٤،٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٣ ارتفعت إلى ٨،٩ تريليون دولار عام ٢٠٠٧ وهي تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وتعادل ثلاث إضعاف الديون الخارجية لجميع البلدان النامية، كما وبلغت مديونية القطاع الخاص كأفراد وشركات ٢٧،٦ تريليون دولار منها ٨،٩ تريليون دولار مديونية الأفراد (تشكل الديون العقارية منها ٦،٦ تريليون دولار)، أما مديونية الشركات فقد بلغت ١٨،٤ تريليون دولار^(١٦).



فضلا عن ما تقدم فإن الاقتصاد الأمريكي كان ولازال يعاني من معدلات مرتفعة من التضخم تجاوزت ٤% ومعدلات بطالة أكثر من ٥% مع تباطؤ وتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع الإسكان الذي كان القشة التي قصمت ظهر البعير.

إن ظهور بؤابر الكساد في الولايات المتحدة انعكس تأثيره في الاقتصاد العالمي لاسيما على صادرات العديد من البلدان الرأسمالية ، ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تعد اكبر مستورد في العالم أذ بلغت وارداتها السلعية عام ٢٠٠٦ أكثر من ١٩١٩ مليار دولار وهذا الرقم يعادل ١٥,٥% من الاستيرادات العالمية تبعا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية^(١٧).

وتعد التوقعات واحدة من العوامل التي ساعدت على تفاقم الأزمة أذ أن الخوف من احتمالية هبوط جديد في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى ثبط من معنويات المستثمرين وبخاصة المضاربين منهم، لاسيما أنه قد حدث أكثر من تخفيض واحد لسعر صرف الدولار خلال المدة الماضية (تبعه تخفيض قيمة الأسهم والسندات ٧ مرات خلال المدة ١٩٨٧ - ٢٠٠٨)، ويعود سبب انخفاض سعر صرف الدولار، لجوء البنك الفيدرالي إلى تخفيض معدل الفائدة مما أدى الى خسائر نقدية للاستثمارات بالدولار ليس في الولايات المتحدة حسب، وإنما في جميع البلدان التي تتبنى سعر صرف ثابت لعملتها إزاء الدولار، وقد دفع ذلك المستثمرين الى نقل أموالهم واستثماراتهم وتحويلها الى بلدان أخرى تكون عملتها أكثر استقرارا (كما هي حال عملة البلدان الأوروبية وبلدان جنوب شرق آسيا)، كما ولا يمكن إغفال دور ارتفاع أسعار النفط في خلق الأزمة، إذ ارتفع السعر إلى أكثر من ١٤٠ دولار في السنوات القليلة السابقة للأزمة، ومن ثم ارتفاع تكلفة الحصول على الطاقة وتأثير ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة حدة التضخم.



المطلب الثاني: تداعيات الأزمة

بدأت مسببات هذه الأزمة منذ عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بدأت معدلات الفائدة بالانخفاض مع قيام البنك الفيدرالي الأمريكي، بضخ كمية كبيرة من السيولة فضلا عن إجراءات واليات تسهيل الحصول على القروض بما في ذلك تمديد مدة السماح بالتسديد من سنة الى ثلاث سنوات، رافق ذلك سوء تقدير المصارف وبيوتات الاستثمار لدرجة المخاطرة المرتبطة بالرهن العقاري، مما جعلهم يمنحون القروض من دون النظر الى الإمكانيات المالية للمقترض.

وفي بداية عام ٢٠٠٤ اضطر البنك الفيدرالي الأمريكي إتباع سياسة نقدية متشددة كمحاولة لمعالجة تفاقم حدة التضخم برفع معدل الفائدة، وهذا أدى إلى ارتفاع كلف وإقسطات القروض وحال من إمكانية تسديدها بشكل عام، والقروض العقارية بشكل خاص، ومن ثم تآكل الموارد المالية للمصارف بعد ارتفاع حصيلة القروض المشكوك في تحصيلها.

لقد اعتمدت سياسة المصارف الاقراضية على تفضيل زيادة الربحية على حساب ارتفاع درجة المخاطرة، إن تعثر استحصال الديون و ارتفاع درجة المخاطرة فيها، عد من أهم العوامل لتوقف النشاط التمويلي وتعرضه للخطر. بدأت ألامر المالي في قطاع العقارات، بعد وصول الأسعار العقارية ذروتها وبشكل يتنافى مع قيمتها الحقيقية لتتفجر صيف عام ٢٠٠٧، إذ هبطت أسعار العقارات بشكل حاد، وبات من غير الممكن للإفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وزادت المنازل المعروضة للبيع بنسبة ٧٥% عن العام السابق وبلغت المنازل المعروضة للبيع ٢,٢ مليون وحدة سكنية^(١٨).

اتسع نطاق الأزمة نتيجة تزايد المخاوف و عدم الثقة بالسوق المالية وقاد ذلك الى مضاربات عنيفة ما بين المستثمرين و المضاربين فيما بينهم



من جهة و قيام صغار المستثمرين في هذه السوق بالتخلص بأسرع وقت من الأوراق المالية التي بحوزتهم من جهة ثانية. أدى ذلك إلى فقدان السيولة في تلك الأسواق وعدم الثقة بجميع الأوراق المالية، لقد اهتزت الأسواق على مدى يومين متعاقبين بفعل انتقال أزمة القطاع العقاري الى باقي القطاعات الاقتصادية، ليس في الولايات المتحدة حسب، إنما في أسواق العالم المختلفة في ظل تداخل تلك الأسواق بعد الانفتاح الاقتصادي والمالي الذي نتج عن العولمة، إذ نتج عن الأزمة تراجع مؤشر (msci) للأسهم العالمية بأكثر من ٦% مما يعني بالضرورة تخفيض القيمة الإجمالية السوقية للأسهم، و قدر بعض الخبراء بان هذا الانخفاض قد شطب أكثر من ٢ تريليون دولار^(١٩)، من قيمة تلك الأسهم، فضلا عن انهيار العديد من الأسواق المالية وخسارتها نسبة مهمة من قيمة أسهمها، إذ فقد مؤشر داو جونز ٣١١ نقطة في يوم واحد وأكثر من ٤٠٠ نقطة خلال أسبوع، وفقد مؤشر ستاندارد أند ورز أكثر من ٦٠ نقطة خلال أسبوع، وأقفلت بورصة طوكيو على انخفاض مقداره ٢,٣٦% من قيمتها وكذلك مؤشر نيكاي حيث فقد ٤١٨ نقطة وفي بورصة الصين تراجع مؤشر هانغ سينغ لبورصة هونك كونك ٧٣٠ نقطة ونسبة مئوية مقدارها ٣,١٥%^(٢٠).

عاودت الأزمة ظهورها بعد أسبوع واحد، إذ تراجعت أسعار الأسهم العالمية للمرة الثانية، وفقد مؤشر داو جونز الصناعي للأسهم الشركات الكبرى الأمريكية أكثر من ٣٨٧ نقطة وهو ما يعادل ٢,٨٣% من قيمته، رافق ذلك فقدان مؤشر ستاندر أند ورز ٤٤,٥ نقطة أو ما يعادل ٣% من قيمته، وخسرت أسهم شركات التكنولوجيا أكثر من ٢% من قيمتها الإجمالية، وكذلك شهدت الأسهم اليابانية تراجع ثاني مقداره ٣% من إجمالي قيمتها^(٢١).



على وفق ما تقدم أنفاً بدأ انهيار وإفلاس العديد من المصارف والشركات الكبرى فضلاً عن شركات التأمين و اضطرت الحكومات الرأسمالية إلى تأمينها أو المشاركة في رأسمالها أو دعم بعض المصارف أو الشركات لشرائها محاول لوقف الانهيار، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الأمريكية والبنك الفيدرالي الأمريكي في ٧ أيلول ٢٠٠٨ بدعم المجموعتين العملاقتين في مجال تسليف الرهن العقاري (فريدي ماك) و (فاني ماي)، وكفالة ديونهما وإلى حدود ٢٠٠ مليار دولار بعد وضعهما تحت الوصاية، وفي ١٥ أيلول أشهر إفلاس المصرفان الأمريكيان (ليمان برذرز) و (نيرال لنتش)، وقام المصرف الأمريكي (بانك أوف أميركا) بشراء المصرف الأخير وبدعم من الحكومة الأمريكية، وفي ١٦ أيلول تم تأمين مجموعة (A AG) العالمية للتأمين من قبل الحكومة الأمريكية ودعمها بمبلغ ٨٥ مليار دولار، وفي ٢٦ أيلول أشهر إفلاس مصرف واشنطن ميوتشوال وقيام مصرف جي بي مورغان وبمساعدة الحكومة الأمريكية بشرائه كما قامت الحكومة في ٢٩ أيلول بمساعدة مصرف سيتي غروب بشراء بنك واكو فيا بعد إشهار إفلاسه^(٢٢).

ولم تختلف الصورة عما سبق في باقي البلدان الرأسمالية حيث قامت الحكومة البريطانية في ١٧ شباط ٢٠٠٨ بتأمين مصرف نورذرن روك، وفي ١٨ شباط من العام نفسه قام المصرف البريطاني لويد تي اس بي بشراء البنك اتش بي أو اس بعد إفلاسه، وبعد عشرة أيام قامت الحكومة البريطانية بتأمين مصرف براد نورد وبين غلي، وقد انتقلت العدوى إلى هولندا إذ انهارت المجموعة المصرفية والتأمينية الهولندية فور تيس وتم تعويمها^(٢٣).

المطلب الثالث محاولات علاج الأزمة



حاولت الحكومة الأمريكية إنقاذ الاقتصاد عن طريق جملة إجراءات لتأمين الحماية للمدخرات والأموال العقارية فضلاً عن محاولة زيادة عائدات الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي، بشراء أصول هالكة مرتبطة بالرهن العقاري بقيمة ٧٠٠ مليار دولار على شكل دفعتين، كذلك تضمنت الخطة منح إعفاءات ضريبية قيمتها ١٠٠ مليار دولار للشركات والطبقة الوسطى، وأن يتم ضخ مبلغ ٨٢٥ مليار في القطاعات الرئيسة من الاقتصاد الأمريكي فضلاً عن تقديم دعم لقطاع صناعة السيارات يتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ مليار دولار إذ حصلت شركة (G M) على ١٣ مليار دولار من هذا الدعم، كما اقترح تخفيض نسبة الضريبة من ٣٨% إلى ٣١% لكل الأمريكيين وقدر مبلغ هذا التخفيض ٧٥ مليار دولار^(٢٤) والذي يمكن إن تستفيد منه ٩ مليون أسرة أمريكية محاولة لتحريك الطلب الفعال في السوق، فضلاً عن ضخ ٢ تريليون دولار أمريكي لإنعاش القطاع المصرفي، ودعم قطاع الإسكان لاسيما الأفراد المتضررين من خلال تخفيضات ضريبية.

إن الأزمة التي تعصف بالولايات المتحدة والنظام الرأسمالي لا يمكن أن تحل بمجرد اتخاذ إجراءات منفردة من قبل هذه الدولة أو تلك إنما تحتاج إلى حلول عاجلة على صعيد الاقتصاد الرأسمالي بمجمله، على أن يشتمل ذلك على إصلاحات مالية وبنائية لا تمس السوق المالية حسب إنما مجمل البنى الاقتصادية الرأسمالية وبجهود دولية تلتزم بها جميع البلدان الرأسمالية، وعلى وفق ذلك من غير المتصور حل الأزمة خلال المدة القليلة القادمة فضلاً عن إن تداعياتها ستستمر في المديين القصير والمتوسط القادمين.

إن الأزمة الحالية تستوجب إعادة النظر في كثير من المسلمات والممارسات التي عدت في ظل العولمة ثوابت للنظام الرأسمالي العالمي، إذ أن عودة الدولة للاستحواذ على كبريات المصارف تأمياً أو مشاركة يعد انقلاباً على فلسفة العولمة وعلى مبدأ النظام الرأسمالي أصلاً وطروحاً



أقول الدور الاقتصادي للدولة و الذي طالب بها منظري العولمة و(الليبرالية) الجديدة خلال العقود الماضية.

إن غياب رقابة الدولة والشفافية عن الأسواق المالية و تأخر الإفصاح عمدا عن الخسائر المتراكمة للعديد من الشركات خلال السنوات الماضية وسوء الإدارة المالية و المضاربة يحتم على الدولة أن تعيد ترتيب أوراقها الاقتصادية وفعلها الرقابي والإشرافي لتصحيح التشوهات التي لحقت بالسوق الرأسمالية، وفي مسار الاقتصاد الرأسمالي الحر، فضلا عن ضرورة إيجاد الآليات المناسبة لعودة التلاحم بين القطاع الحقيقي والنقدي ووضع الضوابط المناسبة لتقليل المضاربة والحد من حجمها، وإعادة النظر في آليات عمل السوق الحرة والاقتصاد الرأسمالي في ظل تدخل الدولة.

كما تتطلب إعادة النظر في جملة المسلمات النظرية لإلية عمل النظام الرأسمالي في ظل العولمة بعد تلاشي طروحات منظري (الليبرالية) الجديدة و هذا يتطلب إعادة الاعتبار للدور الاقتصادي للدولة وضبط آليات عمل السوق الرأسمالي للبلدان المتقدمة اقتصاديا، أما البلدان النامية فعليها أن تحصن اقتصادها بعيدا عن طروحات المنظمات الدولية المروجة للعولمة، وعلى أية حال فهناك جملة استنتاجات واجب استخلاصها من هذه الأزمة سواء للاقتصاد الرأسمالي أم لاقتصادات البلدان النامية والتي أهمها ما يأتي:

- ١- ضرورة توافر سلطة الدولة للرقابة والإشراف لضمان آلية السوق ولضبط التدفقات المالية وعملية التحرر المالي، مما يتطلب معه توافر:
- أ- أنظمة وتشريعات لضمان الشفافية ولحماية المستثمرين ولتعزيز ثقة الجمهور بالسوق.



ب- مؤسسات لتنظيم السوق تتصف بالخبرة والحيادية، مع وسائل أكثر قدرة على رقابة القطاع المالى من قبل الدولة لا سيما للتدفقات المتوجهة نحو المضاربة.

٢- اثبت الواقع ضرورة انتهاج الدولة سياسات لتفعيل دورها الاقتصادى وملكيته الاقتصادية، إذ أثبتت الأزمة الأخيرة ضرورة قيام الدول الرأسمالية، ليس إلى مجرد الدعم المالى للمصارف وبيوت الاستثمار المختلفة بأموال دافعى الضرائب إنما تأميم أكبرها حجما والمشاركة فى ملكية القسم الآخر منها أى عودة الدولة إلى ملكية تلك المؤسسات.

٣- إن تداعيات الأزمة لابد وان تطل بشكل أساس الفئات ذات الدخل المحدود مادام الدعم الحكومى لكبار الرأسماليين وأصحاب المصارف والشركات العملاقة المتأثرة بالأزمة، سيتم على حساب الشرائح الدنيا من المجتمع الرأسمالى، والذي سينقلص حتما الدعم الحكومى لها، ومن ثم انخفاض نصيبها من الخدمات المجانية أو شبه المجانية المقدمة من قبل الدولة.



Global Economic Crisis And Followrs

Yasamin Hilal AL-Hayati

Assist. Lect., Management Institute, AL-Rusafa, Baghdad

Abstract

The last crisis which infected the capitalistic system is considering the one that shake the ideas which the new liberation marketing it. It's proving the necessity of reconsidering of the whole theoretical absolute mechanism for the capitalistic system in the shadow of the globalization that's include returning the governmental financial imposingness and controlling the capitalistic market works, the marketing solutins for the crisis are not enough alone to rescue the system or at least to stop repeating it, that's needs a number of procedures and urgent solutions on the whole of the capiralistic economy, It must include financially and constructional rehabilitations not touch only the financial market but also the whole capitalistic financial constructions with an international efforts being obligated by all the capitalistic countries, After all of that it's not predicable the



solution of this problem came form a solo financial procedures from this country or that one.

المصادر

- (١) د. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٧ ص ص ٤٠٤-٤١١.
- (٢) د. حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٩٣.
- (٣) هلال إدريس مجيد : الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٩٧.
- (٤) R. Entrov: The Rule and Full Of the Philips Curve, In Problem Economics, Vol, xxvi , No.١٠, ١٩٨٤, P ٢٥.
- (٥) ب. أ. سامولسون و وليم د. نوردهاوس : الاقتصاد ، ط ١٥ ، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة أسامة الدباغ، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان الأردن، ٢٠٠١، ص ٦٥٠.
- (٦) هلال إدريس مجيد، المصدر السابق، ص ١٠٣.
- (٧) جون ك. غالبرت، وس. فيشيكوف : الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي، ترجمة هشام متولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ص ١٣٠-١٣٢.



- (٨) دارون أسيموجلو: الأسباب الجذرية - نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، عدد يونيو، ٢٠٠٣، ص ٢٧.
- (٩) أخذت البيانات من د. سعيد الخضري: أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الرأسمالي - من الكلاسيك إلى الكينزية، دار النهضة العربية ١٩٩٨ ص ٧٢.
- (١٠) د. رمزي زكي: المحنة الآسيوية، ط١، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠، ص ص ٥٤-٥٦.
- (١١) المصدر نفسه، ص ص ٥٤-٥٦.
- (١٢) ألان جرينسبان: عصر الاضطراب، ترجمة ونشر الدار الأردنية للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٤٨.
- (١٣) [http:// WWW. alaswaq. net](http://WWW.alaswaq.net).
- (١٤) محمود عبدالفضيل: العرب والتجربة الآسيوية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص ص ١٩٨-١٩٩.
- (١٥) د. صباح نعوش: خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد والأعمال، نقلا عن :
- [http:// www. aLjazeera.net / NR / exeres/ ١٤/١٠/ ٢٠٠٨](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/١٤/١٠/٢٠٠٨).
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) المصدر السابق.
- (١٨) [http:// WWW. google. Com / gwt / n / u](http://WWW.google.Com/gwt/n/u).
- (١٩) د. صالح ياسر: تذبذبات الأسواق المالية العالمية عملية تطهير أم عاصفة منظمة " الموقع:
- [http://WWW. iraqcp. org / members ٤ / ٠٠٧٠٨١٤w. htm](http://WWW.iraqcp.org/members٤/٠٠٧٠٨١٤w.htm)
- (٢٠) المصدر نفسه.
- (٢١) المصدر السابق.
- (٢٢) <http://WWW.wikipedia.org/>
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) المصدر نفسه.